العدد (1865) السنة السابعة - الأحد (1) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

صـنـاعـة المـجـتـمـع المـتـسـامـح

حسين علي الحمداني

يدرك الجميع أننا لا يمكن أن نتقدم خطوة واحدة من دون مشروع واضح لبناء مجتمع قادر على أن ينهض على قواعد مؤسساتية تحفظ التوازنات بين قوى المجتمع المتنوع من جهة، وتوفر الحد الأدنى من المشروعية القانونية للسلطات المدنية، التي هي العمود الفقري لأي مجتمع مدني، والذي لا يستقيم وجوده في حال ضعفها أو تداخلها أو ضبابية العلاقة فيما بينها. فهي الشرط الأولي لمشروع المجتمع المدني المعاصر ،ذلك المجتمع الذي يتراجع فيه الشخصي؛ لحساب القانوني والمؤسساتي.

ولا يمكن للمجتمع المدني أن يوجد، وإذا وجد لا يمكن له أن يترسخ في الواقع؛ ما لم تكن (حالة التعصب) في أدنى درجاتها لأنه مجتمع قانوني، أي مجتمع عادل، يقف الفرد فيه في مواجهة الفرد، وليس الجماعة في مواجهة الجماعة. فقيمة الفرد فيه تتحدد من خلال ما يمتلكه الفرد من إمكانيات وما يقدمه لمجتمعه الإنساني من تضحيات، وليست قيمته مرتبطة بانتماءاته العشائرية، أو العرقية أو المناطقية أو المذهبية أو الطائفية، تلك الانتماءات التي تمثل القاعدة الأولى لكل ألوان التعصب المقيت . محاربة التعصب بأنواعه، هي إحدى الخطوات الأولى لصناعة المجتمع المدني المتسامح، وليس العكس كما يتوهم البعض ممن يحسن الظن في مثل هذه الارتباطات المتخلفة التي يظنها لبنة أولى في التكتل المجتمعي. لا يمكن إرساء قيم المجتمع المدني، ولا مؤسساته دون وجود أرضية من التسامح صالحة لضمان عدم اختراق تلك الانتماءات للبنى المؤسساتية المدنية. وجود المؤسسة قد يخفف من حدة تلك الانتماءات والعصبيات، ويكبح من جماحها الذي تمليه قوة الجماعة في مواجهة الفرد، لكنه لا يمنح ضمانة واقعية بعدم اختراقها من قبل العصبيات التي قد تُسخر المؤسسة المدنية لصالحها . التشكيل الحديث للمجتمع المدني صناعة غربية كغيره من مخرجات الواقع الغربي، الذي لم يأخذ في اعتباره الحالات اللاحقة التي ستحاول تأسيس هذا المجتمع على رواسب من انتماءات متناقضة أشد التناقض . فهو قد بدأ التنظير للمجتمع المدني من حيث انتهى ذلك المجتمع الذي أصبحت المؤسسات المدنية فيه نتاج حرب ضروس ضد جميع أشكال التعصب والإقصاء وعانت أوروبا من هذا كثيرا قبل أن تصل إلى ما وصلت إليه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. إن تجاهل هذا الأمر يقود إلى صناعة مجتمع مدني متطور في هيكله، لكنه في روحه الذي يحركه، طائفي عشائري متخلف. ولعل النموذج العراقي خير شاهد على هذه الحال. فالديمقراطية مازالت حديثة حتى بأفكارها وتنامي حالات التعصب، جعلها ديمقراطية مشوهة بسبب الانتماءات الطائفية والولاءات الأخرى ، عندما يتم تقاسم المؤسسات المدنية، على أساس غير مدني، أي على أساس من التعصب الذي ينافي شروط المدنية ذاتها فإن هذا يُولد دولة مشوهة وحكومة قائمة على أساس المذهب والطائفة والعرق. لذا فإن التسامح الذي يكون المقدمة الأولى للمجتمع المدني، ليس خيارا لنا من مجموعة خيارات، بل هو ضرورة بقاء، وضرورة مرحلة، وضرورة تقدم ونهضة. والتسامح لا يعني التسامح مع التعصب والعصبيات غير المدنية التي هي بالضرورة تحمل في مكوناتها النقيض لكل ما هو مدني. التسامح، يعني محاولة إجهاض كل ظاهرة من مظاهر التعصب، وتعريتها، وكشف زيفها من جهة، وخطورتها على المجتمع الواحد من جهة أخرى. والتعصب الذي نعاني منه اليوم، هو صناعة إنسانية، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر. ومناقشة أسباب نشوء التعصب أو تنامية، هي بلا شك، من مقدمات صناعة ثقافة التسامح. ولعل من يتأمل حالة التعصب التي نعاني منها ؛ يجد أنها ترجع إلى عدة أسباب، أهمها

١- استخدام الدين كوسيلة دعائية في الانتخابات وتعدى ذلك إلى بروز ظاهرة (المذهبية) وهذا تكرس بشكل واضح في تشكيلة مجلس الحكم الذي اعتمد مبدأ المحاصصة الطائفية وانتقلت هذه الحالة الى الحكومات العراقية المتتالية بما فيها الحكومة القادمة ، وجود هذه الطروحات وتناميها، عزز من أشكال التعصب الأخرى مما جعل حالة التعصب ليست فكرية خالصة، بل هي في اشتباك دائم ومواجهات وتخندقات.

٢- المؤسسات التي بُنيت بعد التاسع من نيسان كانت مذهبية متعصبة ، تؤسس للتنابذ المذهبي والطائفي. وبهذا، ينشأ الجيل الذي يراد له أن يكون قاعدة المجتمع المدني، ينشأ على عداوة مواطنيه ويؤدي إلى احتقان حاد تجاه هذا الآخر المختلف عنه من بني وطنه. ولا شك أن هذا الاحتقان سيبحث له عن متنفس في الواقع وسيأتي هذا التنفيس على صورة ممارسات عنصرية، موغلة في ذلك، حد القتل والتمثيل.

٣- النقطة الواضحة جداً في الخطاب الديني العراقي إن رجل الدين يتعامل مع الدين كتأريخ فقط ما يجعله بشعور أو دون شعور منه يؤجج التعصب داخل المتلقي والشواهد كثيرة على ذلك وقلة من رجال الدين يركز على روحية الإسلام وتسامحه بل الأغلبية في محاضراتهم وخطبهم يركزون على ما يفرق المذاهب داخل الدين الواحد. وخاصة لدى الكوادر السفلى من أبناء الانتماء المغلق، ناتجة عن الجهل بالآخر. إنهم يعتقدون أن ما هم عليه هو الصواب القطعي، وأن ما عليه الآخر هو الباطل القطعي؛ لسبب واحد، وهو الجهل بأن لهذا الآخر مقولاته واستدلالاته. وانعدام ثقافة التنوير والتبصير مما أدى إلى شيوع أفكار وحالات التعصب؛ لأن الوعي لا يستسلم كثيرا للفراغ، فما لم يتم الترسيخ لثقافة التنوير؛ فإن الثقافة الأخرى المناوئة، ستزحف إلى الوعي، ومن ثم إلى الواقع ونحن بأمس الحاجة إلى الوسطية التي غابت عنا كثيرا.

٤- استخدام مؤسسات المجتمع المدني العراقي الحديثة التكوين ذات القيادات النفعية المصلحية من قبل اطراف خارجية إقليمية لأغراضها الخاصة وتصفية حساباتها مع أميركا على أرض العراق وبدماء عراقية ومحاولة قيادة العراق بشتى الطرق إلى حرب اهلية .

أعتقد أن واجبنا جميعا هو في تصحيح الوعي بهذه الظروف، والكشف عن أغراضها عن طريق تغيير نمط التفكير الذي قادنا إلى هذه الظروف التي تصنع التعصب على النحو الذي يجعل من كل فرد قادرا على التفكير بحد أدنى من الواقعية، بعيداً عن المصالح والمنافع الشخصية وعلى الأحزاب والقوى السياسية العراقية سواء كانت تحت قبة مجلس النواب أو خارجه ورجال الدين أن تعي حقيقة مهمة جداً في ان البلد يحتاج إلى رجال دولة قادرين على إخراجه من أزمته الحالية إلى بر الأمان رغم جسامة الخسائر التي قدمها الشعب العراقي بجميع أطيافه. وإن العراق قائم منذ فجره الأول على هذا التنوع الرائع بعربه وكرده وسُنته وشيعته وأن لا ندع البعض يصفي حساباته مع البعض الآخر على أرضنا وبدمائنا .

الـتـهـجـيـر بـيـن المـاضـي والحـاضـر

التهجير ظاهرة سجلت حضورا كبيرا على مدى التاريخ و حدثت كثيرا في مختلف المجتمعات ولو أردنا أن نجد تعريفا لها لوجدنا إنها (قيام مجموعة من الناس بإجبار مجموعة أخرى على مغادرة ديارهم ومنازلهم بالقوة لأسباب سياسية أو عرقية أو طائفية أو أسباب أخرى كثيرة)

محمد صادق جراد

ولقد سجل لنا القران الكريم واحدة من حالات التهجير هذه في بداية الدعوة الإسلامية حيث قام المشركون من قريش بإيذاء المسلمين بشتى الطرق ومحاربتهم في كل شيء وأخيرا قاموا بإخراجهم من ديارهم حيث قال الله تعالى واصفا المسلمين (الذين اخرجوا من ديارهم) وهذا يثبت وجود حالة التهجير قبل أكثر من ١٤٠٠ سنة وتكشف لنا هذه الحالة إن الطرف الذي يقوم بالتهجير هو الطرف الظالم الذي يستبد في أفعاله وظلمه على الناس ويمعن في إيذائهم حتى يصل إلى درجة إرغام الناس على مغادرة بيوتهم ومصادرة كل أموالهم وممتلكاتهم لان هذا النوع من الناس لا يستطيع التعايش أو العيش مع من يختلف معه في الاعتقاد والرأي فيجبره على الخروج من بلده،، ولو بحثنا عن حالات تهجير حدثت في تاريخ العراق المعاصر سنجد أمثلة كثيرة حيث عمل البعث بسياسة التهجير ضد أبناء العراق من (الأكراد الفيليين) وقام بتهجيرهم قسرا خارج بلادهم بالرغم من إنهم أكراد عراقيون يحملون الجنسية العراقية .فقط لأنهم لم يرضخوا لسياساته التسلطية والدكتاتورية .

وهكذا كان ديدن الحزب الحاكم في العراق حيث قام ازلام نظام صدام في نهاية السبعينيات بتهجير عائلات عراقية تهجيرا رسميا بحجة أنهم تبعية وإبعادهم إلى إيران، والغريب إن النظام السابق قام بمصادرة جميع أموالهم المنقولة وغير المنقولة واخرجوا من بيوتهم قسرا بواسطة قوى أمنية ثم سمح للناس مهاجمة بيوتهم وسلبها ونهبها وهذا بالتالي دفع الكثير من العوائل الأخرى إلى بيع ممتلكاتها ومغادرة العراق خوفا من أن يحدث معهم نفس العمل.

ولكن النظام الديكتاتوري وقتها كان يشن حملة شعواء ضد المعارضين له في الداخل واتخذ من التهجير منهجا له للتخلص من كل من يعتبره خطرا عليه وبذلك ملأ العراقيون بلاد المهجر وفي تاريخ العراق الحديث وبعد سقوط النظام البعثي شهد العراق حالات تهجير أخرى كان للقاعدة الدور الأكبر فيها حيث عملت عصابات القاعدة على تهجير الناس على أساس طائفي ومذهبي وسياسي وكان من أهداف هذا التهجير إثارة الفتنة الطائفية والمساعدة على عدم استقرار الوضع الأمني في العراق وبدعم من الخارج وكانت هذه المرة هي الأشد قسوة ووحشية حيث لم يكتف أزلام القاعدة بتهجير المواطنين بل قاموا بقتل الرجال وتفجير البيوت وشهد العالم على وحشية وبربرية أفكار هذه العصابة التي حاولت زرع بذور الفتنة بين أبناء الشعب الواحد والذين عاشوا عقودا طويلة متآخين ومتحابين. وقد نجح العراقيون في إفشال مخطط القاعدة والأجندات الخارجية التي لا تريد للعراق أن يتوحد، ولقد قامت الحكومة العراقية بوضع المعالجات والحلول ومنها محاربة القاعدة وضربها بقوة ومن جانب آخر تم إطلاق مشروع المصالحة الوطنية التي ساعدت كثيرا على تخطي العقبات في هذا الملف الساخن .

وها نحن على وشك إغلاق ملف المهجرين في العراق بعد أن عاد معظم الذين اخرجوا من ديارهم إلى مدنهم التي رحبت بهم واندحرت القاعدة وفشلت مخططاتها الطائفية وانتصر العراقيون والمهجرون ولم يتبق سوى عدد قليل من العوائل المهجرة قياسا بالأعداد الكبيرة التي تم تهجيرها في السنوات السابقة ونتمنى أن تسعى الحكومة لمساعدتهم ليعود الجميع كي يغلق ملف المهجرين .وعلينا أن لا ننسى العمل الكبير الذي قامت به وزارة الهجرة والمهجرين والتي بذلت جهودا مميزة ونجحت بتخفيف معاناة المهجرين وتقديم العون لهم في أيامهم الصعبة التي مرت عليهم في هذه الفترة الصعبة من تاريخ العراق . وعلينا جميعا ان نعمل على نشر ثقافة التسامح والتعايش مع الآخرين لنتمكن من دحر الأفكار والممارسات الدخيلة على ثقافتنا الأصيلة .

دور الإعـلام في البنـاء الديمقراطي

ميعاد الطائي

يدرك الجميع أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في أي تغيير او تحول يحدث على مستوى الأنظمة والحكومات في العالم ، حيث نجد اهتماما كبيرا بالجانب الإعلامي من قبل تلك الأنظمة ومن قبل معظم التجارب الديمقراطية الحديثة. لما له من دور مهم في الرقابة ومساندة الدولة في عملية التنمية والتوعية بمختلف أنواعها والعمل على حماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد بكل أنواعه ومتابعة أداء الحكومة إضافة إلى أنه يعد من الأجهزة الرقابية التي تحاول أن تحمي أو تمنع تمادي الدولة و تجاوزات أجهزتها وممثليها .و يلعب الإعلام دورا مهما في أي تحول مجتمعي، ورافدا أساسيا يساهم في بلورة التصورات التي تساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبناء المجتمع الديمقراطي المنفتح على معظم المفاهيم والأفكار الأخرى، وعلى كل من يؤمن بمعايير التحول الديمقراطي. ذلك أن البناء الديمقراطي هو حلقة متتابعة من الإصلاحات التي تحاول الوصول إلى أهدافها عبر وضع إستراتيجية يكون هدفها الأول بناء الإنسان المؤمن بالمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولوسائل الإعلام في المجتمع الذي يشهد تحولا ديمقراطيا العديد من الوظائف أهمها التثقيف و التوعية من اجل توضيح الصورة الجديدة ومساعدة المواطن في تحديد مواقفه واتخاذ قرارات صائبة حول ما يحدث حوله من أحداث حيث يحتاج المواطن إلى معلومات صحيحة تنقل إليه بأمانة و تصله في الوقت المناسب حيث إن الإعلام ملزم بمواكبة الأحداث ويأتي ذلك من دقة وسرعة التغطية للأحداث من خلال المواضيع المنشورة والتي تهم المواطن، ونتيجة لاختلاف الأفكار والرؤى في أي مشهد سياسي أو اجتماعي يتطلع القارىء إلى أن يطّلع إلى أكثر من رأي . فعلى الإعلام الحر أن ينقل أكثر من وجهة نظر والعديد من الآراء والتحليلات غير المنحازة والتي تساعد القارىء على أن يتخذ موقفا أو ربما قرارات مناسبة في أي مرحلة تمر عليه في هذه التجربة. ومن الجدير بالذكر إن على وسائل الإعلام أن تكون دقيقة في اختيار القضايا المهمة والجديرة بالتغطية والتي تهم المجتمع وتميزها عن تلك التي لا تعد مهمة لان هذه القرارات في اختيار القضايا ستؤدي بدورها إلى التأثير في مفهوم الجمهور لماهية القضايا المهمة والقضايا الأهم، وأن تعبئ الناس لتأييد سياسات معينة أو إصلاحات تشعر بأنه يجب تطبيقها.

ويمكن لوسائل الإعلام أيضا أن تعمل كمنبر حر للشخصيات والمنظمات للتعبير عن آرائهم و ردودهم المختلفة عبر إجراء التحقيقات واستقبال رسائل القراء ونشر المقالات والتحليلات التي تحمل وجهات نظر مختلفة لمختلف شرائح المجتمع .وان تقوم بدورها الأكثر فعالية في النقاش العام الذي ينتهي بنتيجة يخرج بها المواطن من خلال استنتاجاته واستنباطاته الشخصية . .

ويقول الكاتب الأمريكي "إي بي وايت "إن الصحافة في بلدنا الحر هي صحافة موثوقة ومفيدة لا بسبب طبيعتها الطيبة بل بسبب تنوعها الكبير، وما دام هناك عدد كبير من أصحاب المؤسسات الصحفية، كل يحاول تبيان ما يراه من حقيقة، تتوفر لنا نحن الشعب فرصة أفضل لمعرفة الحقيقة والخروج من الظلمة..

ففي كثرة العدد سلامة".في الختام نقول إن وجود وسائل إعلام حرة، دلالة على وجود رقابة سليمة على مراكز السلطة والعمل على بناء مجتمع حر ومتنوِّر والمحافظة عليه. وعلى الصحفيين في كل مكان ان يؤدوا دورهم الحيوي والذي يتمثل في تزويد عامة الناس بالمعرفة والمعلومات. لكن عليهم لدى ممارستهم لمهنتهم، أن يُخضعوا عملهم لمعايير أخلاقية ومهنية وقانونية تخدم عملية التغيير الديمقراطية في البلاد وبعيدة عن المصالح الشخصية.